



حجم الخط : A- A A+

## جوانب الضعف في البنوك الإسلامية و كيفية تحصيلها في مواجهة الأزمات

د/ سليمان ناصر

باحث في المصرفية الإسلامية

### الحلقة (4)

### 3- البنوك الإسلامية ومشكلة التعامل مع الصكوك الإسلامية:

تُعرف الصكوك الإسلامية حسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (وتسميها صكوك الاستثمار) بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله. وتعرف هذه الصكوك في هذا المعيار بالصكوك الاستثمارية تمييزاً لها عن الأسهم وسندات القرض (11).

ونظراً لأهمية هذه الصكوك فقد ارتأينا معالجتها في محور خاص، حيث برزت الصكوك الإسلامية كواحدة من أهم الأدوات المالية التي استطاعت أن تجد موقفاً لها ونصيباً في الأسواق المالية العالمية، واستطاعت أن تستقطب مستثمرين من دول ومؤسسات مختلفة، ليس في العالم الإسلامي فحسب، بل أصبحت منافسة للسندات التقليدية في الأسواق المالية الكبرى.

خلال السنوات العشر الماضية نمت أسواق الصكوك الإسلامية بنحو عشرة أضعاف، وتصدرت ماليزيا الطليعة من حيث عدد الإصدارات وفي أغلب السنوات، ويوجد منها حوالي 14 نوعاً لحد الآن قد تم إصداره أو متداولاً.

وتبرز أهمية الصكوك الإسلامية من خلال الحاجة الاقتصادية لإصدارها وتداولها، والتي تتمثل خاصة في:

-تتيح للشركات والمؤسسات الاقتصادية الحصول على تمويلات تساعد على التوسع في نشاطاتها بعيداً عن التمويل الربوي.

-تساعد الدولة على تغطية جزء من العجز في موازنتها العامة، عوض اللجوء إلى التمويل التضخمي بطبع النقود، أو الاقتراض بفائدة أيضاً.

-تحقق عوائد مجزية للمستثمرين فيها.

- تساعد على تعبئة المدخرات الموجودة خارج الجهاز المصرفي.

-مساعدتها في إدارة السيولة بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية وعلى مستوى الاقتصاد الكلي.

-مساهمتها في تطوير أسواق المال المحلية والعالمية من خلال إيجاد أدوات مالية إسلامية.

ونظراً لهذه الأهمية الاقتصادية لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية، ومع عودة إصدار هذه الصكوك إلى الانتعاش التدريجي خلال سنة 2009 مع بداية التعافي من تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة، ونظراً لكون البنوك الإسلامية من أهم المتعاملين في تلك الصكوك، سواء كمصدر أو وسيط أو مستثمر، فإن على هذه البنوك أن تولي هذا التعامل الأهمية القصوى بتوخي أقصى درجات الحيطة والحذر، ونرى أن يتم ذلك بالتركيز على الجانبين الأساسيين لهذه الأدوات المالية الإسلامية وهما الجانبان الاقتصادي والشرعي.

### 1-3- ضرورة الدراسة المعمقة للجدوى الاقتصادية للصكوك الإسلامية ونزاهة تصنيفها:

أثبتت التعثرات الأخيرة للصكوك الإسلامية في أكثر من مكان بالعالم الإسلامي، وما ترتب عنه من ضياع أموال وحقوق حاملي تلك الصكوك، أن المشكل في جزء كبير منه يعود إلى عدم احترام المعايير الاقتصادية والفنية في إصدار وتداول هذه الصكوك، بما في ذلك عدم الدراسة الكافية للجدوى الاقتصادية التي تم تمويلها بتلك الصكوك، خاصة منها تلك التي تم تمويلها بصكوك تعتمد على العائد المتغير كصكوك المضاربة والمشاركة، أكثر من تلك التي تعتمد على العائد الثابت كصكوك الإجارة أو المرابحة.

لذا لا بد من وجود هيئات ومكاتب خبرة متخصصة في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي يتم تمويلها بالصكوك الإسلامية، بما يراعي المردود الاقتصادي للمشروع المراد تمويله مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة به من جهة،

وبما يتلاءم مع طبيعة التمويل المباشر الذي تمثله تلك الصكوك من جهة أخرى، والذي يختلف في إجراءاته عن التمويل المصرفي غير المباشر. هذا بالإضافة إلى الاستعانة بوكالات التصنيف الائتمانية المتخصصة وعلى رأسها الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (البحرين)، في سبيل تقييم وتصنيف نزبه للصكوك الإسلامية، هذا التصنيف الذي كان أحد أهم مسببات الانهيار المالي في الأزمة الأخيرة نظراً لما شابهه من غش وتدليس. مع التأكيد هنا على الابتعاد عن ربط عوائد هذه الصكوك قدر الإمكان بمعدل الفائدة العالمي "الليبور LIBOR"، حيث يجعلها عرضة أيضاً للتقلبات والهزات العنيفة التي تصيب الأسواق المالية التقليدية جراء تلك الأزمات.

### 2-3- ضرورة التقيد بالضوابط الشرعية في إصدار وتداول الصكوك الإسلامية:

حسب تقارير سابقة منسوبة إلى وكالة رويترز العالمية، فإن 85% من الصكوك الإسلامية لا تتفق والضوابط الشرعية، وهي النسبة نفسها التي وردت على لسان الشيخ محمد تقي العثماني (رئيس المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين)، وقد أثار على رأس هذه المخالفات "ضمان إعادة الشراء من مُصدر الصك بالقيمة الاسمية"، وهذا الإجراء يعد بمثابة ضمان لرأس المال من المضارب وهو مالا يجوز شرعاً حسب تأكيدات الفقهاء والمجامع الفقهية، ويرى الشيخ العثماني أن التعهد برد رأس المال في الصكوك يخالف مبدأ تقاسم المخاطرة والربح الذي يجب أن تقوم عليه هذه السندات. لكن في الوقت نفسه يرى خبراء ومصرفيون أن أي فتوى تصدر من هيئة المحاسبة تحرم صراحة اتفاقيات إعادة الشراء قد تتسبب في انتكاسة خطيرة لصناعة هذه الصكوك [2].

ومن المخالفات الشرعية الأخرى التي أثارت نقاشاً حاداً بين الفقهاء مؤخراً، أنه إذا كانت الشريعة تنص على امتلاك حملة الصكوك لصفة شائعة من الأصول التي تمثلها، فقد ثبت أن حملة هذه الصكوك لا يملكون السيطرة على أصول الصك عند تعثر جهة الإصدار. وبالنظر إلى حالات التعثر الأخيرة تبين أن حملة الصكوك لا يملكون حق الرجوع إلى هذه الأصول الأمر الذي يعني ضياع حقوقهم، وهم لا يستطيعون المطالبة بهذه الأصول لأنهم غالباً لا يملكون وثائق موقعة مع جهة الإصدار تثبت ملكيتهم [3].

لذلك يجب على البنوك والمؤسسات المالية الإسراع نحو تحديد ملامح هذه الصكوك بكثير من الدقة، وإعادة صياغتها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بما يخدم مصالح البنوك الإسلامية والعملاء الذين يتعاملون بها.

وقد أكد صندوق النقد الدولي في يوليو 2008 على أن أبرز التحديات التي تواجه الصكوك الإسلامية هي القوانين والخلاف الفقهي، وأنها تلقى اهتماماً متزايداً سواء من المسلمين أو من غيرهم، مؤكداً على أهمية الصكوك السيادية (الحكومية) [4]. وتعدّ ماليزيا والسودان من الدول الرائدة التي خاضت تجربة إصدار هذه الصكوك، وما تُنصح به البنوك الإسلامية هو أولوية التعامل بها لتدني حجم المخاطرة فيها نسبياً مقارنة بأنواع أخرى من الصكوك، وبشرط تقيدها بضوابط الشريعة الإسلامية كما أسلفنا.

### الخاتمة:

إن الحدّثة النسبية لتجربة البنوك الإسلامية لا بد وأن تجعل منها ظاهرة قابلة للتقييم، وإن بعض التجاوزات التي تقع فيها هذه البنوك تجعل من تلك التجربة تحتاج إلى ترشيد وتقويم مستمرين. وقد تبين لنا من خلال هذا البحث أن البنوك الإسلامية لا تزال تعاني من مواطن ضعف كثيرة، قد تجعل منها عرضة للتأثر السريع بالأزمات المالية والاقتصادية التي تصيب الاقتصاد العالمي من حين لآخر.

### نتائج البحث:

يمكن استخلاص أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي:

- 1- لم تكن البنوك الإسلامية بمنأى عن الأزمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2008، فقد كانت تأثيراتها على هذه البنوك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلا أن حجم ذلك التأثير كان أقل منه بالنسبة للبنوك التقليدية، وذلك حسب تقارير صادرة عن مؤسسات محايدة مثل: تقرير "ماكزني" وتقرير "ارنست آند يونغ"، أو مؤسسات نقدية ومالية دولية كصندوق النقد الدولي.
- 2- لا زالت البنوك الإسلامية تعتمد بشكل كبير نسبياً على التمويل قصير الأجل وخاصة بصيغة المرابحة، كما أن الجزء الأكبر من هذا التمويل يخصّ لقطاع التجارة، وهو الوضع الذي يهدد العمل المصرفي الإسلامي ويتنافى مع الدور المنوط بالبنوك الإسلامية.
- 3- معظم البنوك الإسلامية تعتبر من الحجم الصغير في زمن التكتلات والاندماجات باستثناء نماذج قليلة جداً، وهو ما يجعل هذه البنوك عرضة للتأثر بالأزمات المالية المختلفة.
- 4- لا زالت البنوك الإسلامية تعاني غياباً أو نقصاً في بعض المؤسسات الداعمة لعملها، مثل البنك المركزي الإسلامي، السوق النقدية الإسلامية، سوق رأس المال الإسلامي.
- 5- لا زالت البنوك الإسلامية تعاني من تضارب كبير في الفتوى خاصة فيما يتعلق ببعض المنتجات المصرفية، وهو ما أضر كثيراً بعملها. كما أنها لازالت بعيدة عن التقيد بمبادئ الحوكمة الرشيدة خاصة في جوانبها الشرعية.
- 6- من بين أهم جوانب الضعف للبنوك الإسلامية الوقوع في المعاملات الصورية، فكما كان الوضع بالأمس مع المرابحة تكررت الصورة اليوم مع التورق، مما أدّى في النهاية إلى منعه وتحريمه خاصة بصورتيه المتمثلتين في التورق المنظم والعكسي من طرف مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي سنة 2009.
- 7- بالرغم من بعض المحاولات والجهود في ابتكار منتجات مالية إسلامية وأدوات للتحوط ضد المخاطر، فإن البنوك الإسلامية في حاجة إلى المزيد من هذا التطوير والابتكار، لامتناس فائض السيولة الذي تعاني منه هذه البنوك، ونظراً

لتزايد حجم المخاطر التي تتعرض لها.

8- لقد توجهت أصابع الاتهام مراراً للصكوك الإسلامية بعدم تقيدها بالضوابط الشرعية، ومع ذلك فإن البنوك الإسلامية لا زالت تتعامل بها بشكل كبير، خاصة بعد الانتعاش التدريجي لأسواق هذه الصكوك بعد التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وهو ما يجعل تلك البنوك عرضة للمخاطر الكبيرة المرتبطة بهذه الصكوك.

### التوصيات:

- 1- يجب على السلطات الإشرافية أن تتدخل لوضع سقف أمام البنوك الإسلامية للتعامل بصيغة المرابحة، ويمكن أن يدخل ذلك ضمن ما يمكن تسميته بقواعد أو معايير الحذر الإسلامية.
- 2- يجب على البنوك الإسلامية أن تتخصص في أعمالها حسب الأجل، وذلك كحل أولي لمشكلة اعتمادها الكبير على التمويل قصير الأجل وخاصة بصيغة المرابحة، أو حسب القطاع عند عدم إمكانية تطبيق الحل الأول.
- 3- لا خيار أمام البنوك الإسلامية سوى الاندماج أو التكتلات لضمان بقائها ضمن المنافسة الشديدة من جهة، ولتكون لها قدرة أكبر على تحمل الأزمات من جهة أخرى.
- 4- لا بد للسلطات في البلدان التي تعمل فيها البنوك الإسلامية أن تسعى إلى إنشاء وتقوية المؤسسات الداعمة لعمل هذه البنوك، كالبنك المركزي الإسلامي، وإن لم يتأت ذلك بأسلمة النظام المصرفي للبلد، فبالسعي إلى إصدار قانون خاص للرقابة على البنوك الإسلامية. هذا بالإضافة إلى إنشاء أو تدعيم السوق المالية الإسلامية بشقيها النقدي ورأس المال.
- 5- سعياً إلى توحيد الفتوى قدر الإمكان بين البنوك الإسلامية وإن كان ذلك داخل البلد الواحد على الأقل، فعلى السلطات المشرفة على البنوك الإسلامية السعي إلى إنشاء هيئة عليا مركزية للرقابة الشرعية. واستكمالاً لتعزيز مبادئ الحوكمة الشرعية في البنوك الإسلامية ولأداء عضو هيئة الرقابة الشرعية لدوره كاملاً تجاه البنك الإسلامي فلا يجب أن تتجاوز عضويته الثلاث بنوك أو شركات، كما يتعين أن يكون عمل هيئة الرقابة الشرعية متبوعاً بتدقيق شرعي خارجي مستقل.
- 6- إن السعي إلى احترام الضوابط الشرعية للصيغ الإسلامية هو الكفيل بإبعاد البنوك الإسلامية عن المعاملات الصورية، إذ أن اتساع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي هو أحد أهم مسببات الأزمة المالية العالمية الأخيرة.
- 7- في سبيل إدارة أفضل للمخاطر في البنوك الإسلامية، فإن على هذه البنوك أن تسعى إلى تطوير منتجات وابتكار أدوات مالية إسلامية للتحوط بتقيد بالضوابط الشرعية. كما يجب عليها تبني معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية المنجزة لهذا الغرض، وإذا كانت متطلبات العمل في السوق المصرفي العالمي تفرض عليها تبني معايير بازل 3 لإدارة المخاطر، فقد تبين لنا من خلال هذا البحث أن البنوك الإسلامية لن تجد صعوبة في تطبيق تلك المعايير في حالة سعيها لذلك.
- 8- أخيراً، يجب على البنوك الإسلامية أن تتعامل بحذر مع إصدار وتداول الصكوك الإسلامية، وأن تسعى قدر الإمكان إلى الدراسة المعمقة لجودها الاقتصادية والابتعاد عن تسعيرها بالاعتماد على معدل الفائدة العالمي "الليبور LIBOR"، وإلى التقييد بالضوابط الشرعية في التعامل بها، وحتى وإن نفت جهات عديدة علاقة الصكوك الإسلامية بأزمة حكومة دبي منذ بضع سنوات، فإن الحذر يبقى واجباً.

### الهوامش والإحالات:

[1]: المعيار الشرعي رقم: 17 (صكوك الاستثمار)، المعايير الشرعية: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، طبعة 1429 هـ 2008م، ص: 288 .

[2]: جريدة "الشرق الأوسط"، العدد: 10591، الصادر بتاريخ: 27/11/2007، متاح على موقع الجريدة: [www.aawsat.com](http://www.aawsat.com)

[3]: مجلة "المصرفية الإسلامية"، العدد: 12، إبريل 2010، متاح على موقع المجلة: [www.almasrifiah.com](http://www.almasrifiah.com)

[4]: 26/03/2010 - [www.cibafi.org/newscenter](http://www.cibafi.org/newscenter)